الأمـم المتحـدة

S/PV.5482

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٤٨٢**
الخميس، ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد دلا سابليير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد غالاردو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيد كريستنسن
	سلوفاكيا	السيد ملينار
	الصين	السيد لي كيجين
	غانا	نانا إيفاه – أبنتنغ
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن المعنية بالعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2006/434)

06-41817 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، نيابة عن المجلس، بزميلتنا سعادة السيدة ألين مرغريت لوي، الممثلة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة، على عملها رئيسة لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وأنا على ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسيدة لوي على ما أبدته من حنكة دبلوماسية كبيرة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن المعنية بالعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2006/434)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بلجيكا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفنلندا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كولس (بلجيكا) والسيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) والسيدة لينتونين (فنلندا) المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/434، التي تتضمن تقرير بعثة مجلس الأمن المعنية بالعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي جرت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وسأتكلم الآن بصفتي رئيسا لبعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولاً، أود أن أعرب مرة أخرى عن خالص شكري أنا وزملائي الذين شاركوا في هذه البعثة لسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على حفاوة الاستقبال لبعثة مجلس الأمن التي زارت كينشاسا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه.

لقد أطلعت المجلس بالتفصيل على بعثتنا بالفعل، ولذلك، سأتطرق اليوم إلى النقاط الأساسية التي أبلغتها لأعضاء المجلس، استناداً إلى تقرير البعثة الذي نُشِر آنذاك.

خلصنا من اجتماعاتنا بفهم مؤداه أن الظروف أصبحت مُهيأة الآن لإجراء الانتخابات التي ستكون تتويجاً للفترة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الناحية التنظيمية والفنية والأمنية، ينبغي أن تُجرى الانتخابات التشريعية والجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية بطريقة مُرْضية ووفقاً للجدول الزمني المعلن، أي في ٣٠ تموز/يوليه.

ومع ذلك، فقد أبلغنا محاورينا أثناء بعثتنا بما لدى أعضاء مجلس الأمن من شواغل بشأن تدهور المناخ السياسي، وخاصة ما يتعلق برسائل معينة لبث الفُرقة والإقصاء التي تنشرها وسائط الإعلام. وأكدنا على خطورة

تلك الرسائل، مذكّرين بحالات أخرى في أفريقيا كان لمثل تلك الرسائل نتائج مفجعة. وعليه، قدمت البعثة في تقريرها توصيات في ذلك الصدد، لا سيما في الفقرة ٥١ بشأن احترام مدونة قواعد السلوك، والفقرة ٥٢ بشأن الوصول إلى وسائط الإعلام، والفقرة ٥٣ بشأن أمن الناخبين والمرشحين.

وخلال بعثتنا إلى كينشاسا، أكدنا على الأهمية التي نوليها لإجراء الحملة بشكل سلمي قدر الإمكان، وأن يكون بوسع الجميع أن يعبروا عن آرائهم بصراحة وأن يُسمح للصحافة بأن تؤدي عملها. وفي ذلك الصدد، يؤسفنا أن مراسل شركة دولية لوسائط الإعلام، راديو فرانس انترناسيونال، الذي يُسمع على نطاق واسع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يُعتمد وتم طرده.

والانتخابات لن تكون غاية في حد ذاتها، وهو ما أكدنا عليه خلال بعثتنا. كما شددنا على أهمية المرحلة التالية للانتخابات، وبالأخص ضرورة أن تتخذ الأطراف السياسية الفاعلة نهجاً غير إقصائي. والطريق سيكون طويلاً بعد الانتخابات. فقد لاحظنا أن الوضع ليس مستقراً وأن الميليشيات ما زالت نشطة في الشرق.

وفي ذلك الصدد، فإن تقريرنا يتضمن توصيات بشأن مسألتين تكتسيان أهمية خاصة. فاستمرار عملية إصلاح القطاع الأمني أمر ضروري إن كان لنا أن نتصدى لمشكلة المجموعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشير هنا إلى الفقرات من ٥٤ إلى ٥٦ من تقريرنا في ذلك الشأن. وفضلاً عن ذلك، فإن تحسين الإدارة أساسي كيما يتسنى للشعب الكونغولي والدولة أن يستفيدا من ثروات البلد أخيراً بعد سنوات عدة من الحرب والانتقال. وترد تلك المسألة في الفقرتين ٥٧ و ٥٨ من تقريرنا.

تلك هي العناصر الرئيسية التي وددت أن أركز عليها في مستهل هذه المناقشة.

وأستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

السيد إيكوبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وأود أن أؤكد لكم أن وفدي مستعد تماماً للتعاون الوثيق معكم في أداء عملكم.

كما أود أن أشكر زميلتنا، السفيرة لوي، ووفدها على عملهما الرائع خلال شهر حزيران/يونيه.

وأرحب بهذه الفرصة لأتقدم بالشكر إليكم، سيدي، بصفتكم رئيس بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، على التقرير الممتاز الصادر بعد الزيارة، والذي عرضتم خطوطه العريضة للتو. وأود فحسب أن أؤكد أن كل ما قلتموه من فوركم يعبر تماماً عن فحوى العديد من المناقشات التي أجريناها في كينشاسا في ١١ و ١٢ حزيران/يونيه.

لقد وجهنا رسالتين رئيسيتين إلى الأطراف السياسية الفاعلة والمجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوف أستمر في استخدام الاسم الكامل ”جمهورية الكونغو الديمقراطية“ في بياني، لأنني إن استخدمت عبارة ”الشعب الكونغولي“ أو ”القيادة الكونغولية“، سأشعر كما لو كنت أشير إلى بلدي ودولتي. وبالتالي، سَيَفهم أخي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لماذا أستخدم الاسم الكامل لبلده على سبيل التمييز.

رسالتنا الأولى هي رسالة شكر لكل محاورينا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد أبلغناهم بأن الوقت قد حان لتنظيم انتخابات ديمقراطية حرة وشفافة وذات مصداقية هناك في مناخ من السلام، مع رفض لغة الحقد والفُرقة. وقد أعربنا نحن أيضا عن شواغلنا إزاء اللهجة التي اتخذتها وسائط الإعلام، وأوضحنا أن على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تجد سبيلاً لتخفيف حدة التوترات قبل الشروع في

الانتخابات. ومع انطلاق الحملة في ٢٩ حزيران/يونيه، لاحظنا حالة الهدوء السائدة آنذاك، وأملنا أن تستمر تلك الحالة حتى الانتخابات وما بعدها.

الرسالة الثانية هي أن المجتمع الدولي كان وما زال مستعداً لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال هذه المرحلة بدون أي تدخل، لأننا نعتقد أن قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل ينبغي أن يتم اختيارهم من خلال صناديق الاقتراع.

وقد شرحنا كذلك أن الانتخابات وإن كانت تمثل خطوة أساسية بالتأكيد، فما زال هناك عمل كثير يتعين إنجازه. والانتخابات لن تحل كل المشاكل على الأرجح. فالطريق ما زال طويلاً قبل أن يكتمل تحقيق السلام والاستقرار وتترسخ أسس التنمية المستدامة. ولذلك، يجب ألا تغيب عن بالنا ضرورة الحفاظ على فرص استمرار التعاون مع المجتمع الدولي الذي ينبغي أن يبقى مشاركاً، ومع الأمم المتحدة على وجه الخصوص، التي ينبغي لها في هذه المناسبة أن تكفل نجاح شراكتها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعاطفتي كمواطن كونغولي تدفعني إلى أن أؤكد على ذلك.

وقبل ستة أيام، احتفلت جمهورية الكونغو الديمقراطية بالذكرى السنوية السادسة والأربعين لاستقلالها. وقد بدأت المشاكل لحظة إعلان ذلك الاستقلال تحديداً. وهكذا، استمرت الأزمة في ذلك البلد ٤٦ عاماً. وكلنا يعلم أن أول تدخل للأمم المتحدة لم يحالفه التوفيق. ومع ذلك، أعتقد الآن أن الوقت قد حان بالنسبة للجميع – المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، والأطراف السياسية الفاعلة، وزعماء جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها – لكفالة إيجاد مخرج ناجح هذه المرة وبدء عملية إعادة التأهيل.

وعليه، نرحب أيما ترحيب بالزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل أسابيع قليلة. تلك كانت فرصة نموذجية سنحت عشية حدث هام لتوضيح قواعد اللعبة والاتفاق على الخطوات التي يجب أن تتخذ في المستقبل لضمان وضع حد للعملية الانتقالية التي طال أمدها.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشارك في التعبير عما ذكر آنفا من مشاعر إزاء سلفكم، الممثلة الدائمة للدانمرك. ونحن ممتنون لكم أيضا، لقيادتكم بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولما أدليتم به من ملاحظات هذا الصباح.

لقد كانت البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيوية وأتت في الوقت المناسب، إذ لم تعط الدليل الواضح على التزام مجلس الأمن بدعم البلد ومساعدته في الإعداد لإجراء أول انتخابات ديمقراطية خلال أربعة عقود فحسب، بل منحت فرصة للإطلاع عن كثب على حالة الاستعدادات للانتخابات التاريخية المرتقبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبما أن السفير إيكوبي قد استكمل جانبا مهما مما كنا نود قوله، فلن نشير لتلك النقاط، وسنركز على عدد من المسائل.

أولا، نحث على إجراء الانتخابات في المواعيد المحددة، وضمان ذهاب جميع الناخبين المسجلين في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى صناديق الاقتراع لممارسة حقهم الديمقراطي في اختيار قادتهم. ونهيب بالشعب وزعماء مختلف الأحزاب السياسية أن يقبلوا نتائج الانتخابات بعد إجرائها، وأن يدعموا العملية السياسية ونتائجها، بعد التثبت من أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة.

ثانيا، نؤمن بأنه يتعين على مجلس الأمن، نظرا لما بذله من جهود مكثفة لإرساء عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك إرسال سبع بعثات، أن يواصل عمله في هذا البلد في فترة ما بعد الانتخابات لضمان تعزيز ما سيتحقق من مكاسب.

ثالثا، نؤمن أيضا بأنه ينبغي لجمهورية الكونغو الديمقراطية مواصلة الاستفادة من حضور الأمم المتحدة ووكالاتها لصون السلام، والأمن، والاستقرار، من خلال اعتماد إصلاحات في القطاعات التي تحتاج إلى إصلاح. ويكفي القول هنا، إن التحديات كبيرة، لكن تجاوزها ممكن.

رابعا، من المهم للمنطقة تعزيز جهودنا لدعم شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومتها المنتخبة للتكيف مع مرحلتي ما بعد الانتخابات وما بعد الصراع، والاضطلاع بالدور الذي يستحقانه بصفتهما فاعلا مهما واستراتيجيا في المنطقة. ولهذا الغرض، نتطلع إلى انعقاد مؤتمر ثان بشأن منطقة البحيرات الكبرى في موعد مبكر، بغية تمهيد الطريق للمضي قدما صوب الاندماج والتعاون. وفي هذا الإطار، تعيد تنزانيا تأكيد التزامها بصون سياسة حسن الجوار وتعزيزها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أخيرا، نؤمن بأنه لا يمكن استدامة المكاسب التي تستعد جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيقها، ما لم يُبذل جهد متضافر لخفض الفقر المدقع الذي يعاني منه شعبها. لقد سمعنا مرارا وتكرارا أن نعمة الموارد الطبيعية قد تصبح نقمة، لكن عكس هذه المقولة ممكن أيضا وقابل للتحقيق، حيث يمكن تحويل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى عملاق اقتصادي في المنطقة، بل في أفريقيا، بالإرادة السياسية اللازمة – لا سيما من القادة السياسيين لجمهورية الكونغو الديمقراطية – بمساعدة الأمم المتحدة، وباقي المجتمع الدولي، والهيئات المالية الدولية.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تقف اليوم عند منعطف ينبغي لها فيه أن تلبي تطلعات جميع أفراد شعبها إلى السلم، والأمن، والتنمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إيليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أقوم بواجب طيب – واجب التعبير عن سروري برؤيتكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه. وأود كذلك أن أشكر سلفكم، الممثلة الدائمة للدانمرك، وأهنئها على ولايتها الناجحة بصفتها رئيسة لمجلس الأمن في الشهر المنصرم.

أنا ممتن لكم، سيدي الرئيس، لموافقتكم على تنظيم هذه الجلسة العلنية للنظر في تقرير بعثة مجلس الأمن المعنية بالعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2006/434). كما أود أن أشكر أعضاء بعثة مجلس الأمن، الذين قاموا بالزيارة الأخيرة تحت إدارتكم في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه.

لقد تم التركيز بشكل خاص فعلا هذا العام على تنفيذ العملية الانتقالية التي بدأت بإبرام اتفاق السلام الشامل في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وتمكن أعضاء بعثة مجلس الأمن من تقييم حالة تلك العملية التي دخلت في مرحلتها النهائية. واطلعوا عن كثب على رغبة الشعب الكونغولي في الذهاب إلى صناديق الاقتراع ليختار، بشكل حر وديمقراطي، لأول مرة في أربعة عقود، الرجال والنساء الذين سيتحكمون في مصيره خلال الدورة التشريعية المقبلة. ومما لا شك فيه أن أعضاء مجلس الأمن فهموا، من خلال مناقشاتهم مع عدد من المتحاورين، أن توافقا واضحا في الآراء بدأ يتبلور لصالح مواصلة العملية السلمية وإتمامها في أقرب وقت ممكن.

وتشكل هذه المرحلة الأخيرة خطوة حاسمة في العملية السلمية. فالحملة الانتخابية للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٣٠ تموز/يوليه، قد بدأت رسميا منذ عدة أيام في مختلف أنحاء أرض الوطن.

وأود هنا أن أهنئ أعضاء المجلس على صياغة تقريرهم الرائع، الذي أؤمن بأنه سيمكننا لا محالة من تمهيد الطريق الذي لا يزال علينا اجتيازه، والذي سيؤدي بنا جميعا إلى ما يتطلع إليه ملايين النساء والرجال الكونغوليين من أمن وتنمية. وقد صاغ أعضاء بعثة مجلس الأمن عددا من التوصيات الوجيهة، التي أوافق عليها كافة، وأتمنى أن يستطيع مجلس الأمن، الذي سيناقش التقرير من دون شك، أن يتابعه بشكل ملموس.

وفي ذلك الصدد، أعاد رئيس الجمهورية، فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، التأكيد على التزامه بذل قصارى جهده لضمان السير السلس للانتخابات، التي تشكل موعدا جديدا مع التاريخ، على بلدي ألا يفوته. ويؤمن الرئيس بأن هذه الانتخابات حاسمة وحساسة. إنها أفضل سبيل لتحقيق التطبيع، وحل المشكلة الأبدية لشرعية الحكومة في بلدي. ويرى الرئيس أن ما في شيء آخر يجب أن يؤخر إجراء الانتخابات، وهو ما انفك يحث، بشكل دؤوب، الشعب على المشاركة في الانتخابات بكثافة، ويدعو الأطراف السياسية إلى قبول حكم صناديق الاقتراع احتراما للشعب الكونغولي.

وأوعز الرئيس إليّ كذلك أن أنقل إلى مجلس الأمن تقديره للقرار ١٦٩٣ (٢٠٠٦). فهذا القرار الذي اتخذ في ٣٠ حزيران/يونيه – ذكرى استقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية – يبعث برسالة قوية إلى الجمهورية بشأن السير الحسن للعملية السياسية ونجاحها.

أود أن أشاطر المجلس بعض شواغل الشعب الكونغولي إزاء إجراء الانتخابات.

أولا، في ما يتعلق بتنظيم الانتخابات نود أن نثني هنا ثناء كبيرا على الكم الكبير من العمل الذي قامت به اللجنة الانتخابية المستقلة. ومع ذلك، يجب بذل كل جهد لضمان عدم السماح لأي قيود سياسية أو فنية جديدة بمنع اللجنة الانتخابية المستقلة من إجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمني.

ثانيا، بينما أعيد التأكيد على أهمية توفر سبل الوصول على نحو عادل إلى وسائط الإعلام، دعوني أؤكد أيضا على أهمية القيام بكل ما هو ممكن لضمان إزالة رسائل الكراهية والاستبعاد من الحملة الانتخابية. وفي الواقع أن بعض البرامج الإذاعية تحمل، وذلك يبعث على الحزن، شبها كبيرا للبرامج التي تبثها إذاعة وتلفزيون ميل كولين الحرة. ونرحب بقيام اللجنة الانتخابية المستقلة والهيئة العليا لوسائط الإعلام حاليا بحملة للإعلان وزيادة الوعي بشأن العملية الانتخابية. ولا نزال مقتنعين بأن الحملة سترقى تماما إلى مستوى التوقعات. دعوني أضيف أنه اتخذت تدابير لتمكين وسائط الإعلام الدولية من تغطية الانتخابات.

ثالثا، في ما يتعلق بجولات جديدة من المفاوضات والمشاورات، دعوني أؤكد على أن الاستفتاء، والدستور، والقانون الانتخابي والانتخابات القادمة — كلها تنبع من اتفاق شامل كان هو نفسه نتيجة بضعة حوارات سياسية وعمليات تشاور. وأعرب الشعب الكونغولي بجلاء عن رغبته في إنهاء فترة انتقالية تبدو بلا نهاية عن طريق إنشاء مؤسسات جديدة وإيجاد قادة جدد من اختياره. ويجب أن نضمن الاحترام لهذه الرغبة المعرب عنها بجلاء لدى الشعب الكونغولي وألا نعرض للخطر المكاسب التي تحققت حتى

اليوم خلال العملية الانتقالية، عن طريق الانخراط في حوار سياسي عقيم.

ونحن في جمهورية الكونغو الديمقراطية نؤمن بقيمة الحوار. فهو، إلى جانب المفاوضات والمشاورات، جوهر الديمقراطية. وتنخرط جمهورية الكونغو الديمقراطية في حوار داخلي يتواصل منذ ما قبل التوقيع على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، بوقت طويل. وكان ذلك الاتفاق شاهدا على بداية المشاركة النشطة من جانب الأمم المتحدة. ويقينا ستبقى هذه هي الحال قبل الانتخابات وخلالها وبعدها.

رابعا، تبقى الحالة الأمنية في البلد عموما وفي الجزء الشرقي من أرض الوطن مصدرا للقلق. وإننا نرحب بموافقة مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي – وأشكرهما على ذلك – على الزيادة الكبيرة لحضورهما في بلدي. وسيساعد ذلك في إنشاء آليات ترمي إلى ضمان الظروف الآمنة للشعب وللانتخابات. ويجب أن نضمن أيضا الاحترام الصارم للقانون والنظام العام، دون النيل من جهود تشجيع المصالحة الوطنية، واستعادة سلطة الدولة وإعادة بناء البلد. ويجب أن تستمر هذه الجهود خلال العملية الانتخابية.

دعوني أؤكد للمجلس أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستفعل كل ما في وسعها لضمان إجراء الانتخابات في جو هادئ. وسيكون الدعم من المجتمع الدولي حرجا وحاسما. وفي ذلك الصدد، نقدر تقديرا عظيما دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاتحاد الأوروبي والشركاء على المستوى الثنائي. ومن المهم أن نستعمل معا كل الوسائل الموجودة تحت تصرفنا لضمان نجاح الانتخابات.

ويجب أن تجرى الانتخابات بنجاح؛ ويجب أيضا أن نرقى، بطريقة تتسم بالمسؤولية، إلى مستوى توقعات الشعب بعد الانتخابات. وينبغي أن نشير إشارة واضحة – وأكدت بعثة المجلس على هذه النقطة – إلى أن الانتخابات ليست هدفا بحد ذاتها. وتطلب جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم المساعدة الإضافية في إعادة بناء وإصلاح الجيش والشرطة أيضا عن طريق نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وسيكون الدعم من المجتمع الدولي أيضا ضروريا من ناحية تشجيع سياسات ترمي إلى المصالحة الوطنية وأيضا الانتعاش الاقتصادي وإعادة تعمير البلد. والمجتمع الدولي والأمم المتحدة على نحو خاص مدعوان إلى النظر في مواصلة تعاونهما على الأمد الطويل، لأن السلام والأمن اللذين يرغب الشعب الكونغولي فيهما رغبة نابعة من صميم القلب هما شرطان ضروريان للتنمية المستدامة لبلدي وأيضا لمنطقة البحيرات الكبرى برمتها.

هذه هي عناصر برنامج أوسع نطاقا ستضعه الحكومة الكونغولية الأولى للجمهورية الثالثة. ويجب أن يتضمن ذلك البرنامج المساعدة القضائية من أجل إنهاء الإفلات المتفشي من العقاب ومقاضاة جميع المشتبه في ارتكابهم انتهاكات حقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، بخاصة في ما يتعلق بالفئات الضعيفة من السكان، وخصوصا النساء والأطفال.

وقبل الاختتام اسمحوا لي بأن أعرب للأمين العام ولممثله الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن امتناننا على جهودهما التي لا تكل من أجل استعادة السلام في بلدي. وأود أيضا أن أشكر مجلس الأمن على إيفاده على نحو دوري بعثات إلى بلدي. ومما يسرنا حقا أن نلاحظ أن كل زيارة قامت بها بعثة تابعة لمجلس الأمن أدت إلى التقدم الملموس في عملية السلام.

وأخيرا، لا يسعني إلا أن أذكر موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنظومة الأمم المتحدة والموظفين الدوليين والوطنيين الذين يدفعون ثمنا باهظا – وأحيانا يقدمون منتهى التضحيات – من أجل استعادة السلام والكرامة في بلدي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلمة التالية المدرجة في قائمتي هي ممثلة فنلندا، التي أعطيها الكلمة.

السيدة لينتونين (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): لي الشرف بأن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

البلدان المنضمان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا، والنرويج العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وأيضا أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، تؤيد هذا البيان.

السيد الرئيس، دعوني أشكركم أولا على قيادتكم لبعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا وعلى إحاطتكم الإعلامية بشأن نتائج البعثة. ونشاطر تقييم الحالة الذي قدمتموه إلى المجلس في ١٦ حزيران/يونيه.

نقف حقا أمام منعطف حرج في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإجراء الانتخابات الحرة الأولى في ٤٥ سنة يمثل معلما يشير إلى نهاية الفترة الانتقالية. ويجب أن تلبي هذه الانتخابات الرغبة القوية لدى الشعب الكونغولي في اختيار ممثليه، على مختلف مستويات المؤسسات الديمقراطية في انتخابات حرة ومنصفة وشفافة.

ونحن نؤيد تمام التأييد الجدول الانتخابي الذي وضعته اللجنة الانتخابية المستقلة للانتخابات الرئاسية والتشريعية. ونحث جميع القوى السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على القيام بحملة انتخابية بروح من السلام والمصالحة، وعلى إجراء مناقشة تتسم بالمسؤولية. ونعتقد أنه، من أجل إيجاد مناخ مؤات للانتخابات، يجب اتخاذ كل التدابير الممكنة لضمان احترام حرية الإعراب عن الرأي بوسائل منها توفر سبل الوصول على نحو منصف إلى وسائط الإعلام. وفي نفس الوقت، من الحيوي أن تظهر وسائط الإعلام موقفا متسما بالمسؤولية. ويدين الاتحاد الأوروبي جميع دعوات الكراهية وكره الأجانب. والرسائل السلبية التي تنبعث من الحملة قبل الانتخابات بشأن موضوع ”الهوية الكونغولية“ يجب ألا تكرر.

والانتخابات الناجحة تتطلب وضعا أمنيا ملائما. وبينما تقع المسؤولية الأساسية عن توفير الأمن على عاتق قوة الشرطة الكونغولية الكبيرة ووحدات الجيش المدمجة حديثا، المدعومة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الاتحاد الأوروبي، استجابة منه لطلب الأمم المتحدة الذي أيدته السلطات الكونغولية، قرر نشر قوة عسكرية لدعم بعثة منظمة الأمم المتحدة. وأذن مجلس الأمن بهذه العملية في القرار ١٦٧١ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل، وقرر مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي رسميا الشروع في العملية في ١٢ حزيران/يونيه. وفضلا عن ذلك، فإن بعثة الشرطة الأوروبية للمساعدة في كينشاسا يتم تعزيزها خلال فترة الانتخابات لمساعدة الشرطة الكونغولية في تنسيق أنشطتها. وبالتالي، سيكون بإمكاننا الإسهام إلى حد كبير في تهيئة بيئة آمنة للانتخابات. ولكن السلطات الكونغولية ستبقى مسؤولة عن حماية المرشحين ومنع محاولات مضايقتهم وتقييد حرية تنقلهم في كل أنحاء الجمهورية.

كما أن الانتخابات الناجحة تتطلب الموارد الكافية. وقد قدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء حتى الآن ما يناهز ٢٥٠ مليون يورو – ٣٢٠ مليون دولار تقريبا – أو ما يعادل ٨٠ في المائة تقريبا من التكاليف الإجمالية للانتخابات. ولدينا ثقة كاملة بقدرة بعثة منظمة

الأمم المتحدة على دعم السلطات الكونغولية بشكل فعال في تنظيم الانتخابات. وفضلا عن ذلك، ولكي يتم التحقق من إجراء الانتخابات بطريقة سليمة ولضمان الثقة بنتائجها، فإن الاتحاد الأوروبي سينشر بعثة كبيرة لمراقبة الانتخابات. وستقوم البعثة بإجراء اتصالات وثيقة مع بعثات المراقبة الأخرى، ولا سيما بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ولكن الانتخابات الناجحة لا تمثل إلا بداية عملية الإنعاش الطويلة والشاقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يمكن لأحد أن ينخدع بأن تنصيب الرئيس وأداء القسم من جانب أعضاء البرلمان سيكون نهاية العملية. وبالمثل، سيكون دعم المجتمع الدولي المستمر ضروريا لفترة طويلة بعد الانتخابات.

وفي رأينا أنه لا بد من توفر العناصر الأساسية التالية من أجل نجاح جهودنا المشتركة على المدى الطويل في تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أولا، من الأهمية بمكان أن تقبل جميع الأطراف السياسية نتائج الانتخابات. وتتطلب الظروف السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يتمكن جميع الراغبين من المشاركة الفعلية. وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الأطراف السياسية، وحتى تلك الأطراف التي اختارت عدم المشاركة في الانتخابات، إلى التعهد باحترام حكم صناديق الاقتراع. والاختبار الحقيقي لنجاح العملية الديمقراطية سيكون طريقة التعامل مع نتائج تلك الانتخابات وطريقة تعامل الأكثرية مع الأقلية. ويتعين على الجميع النظر إلى المستقبل بروح التسامح والمصالحة، ذلك المستقبل الذي تشارك فيه جميع القوى السياسية في إعادة بناء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا، لا بد من ضمان فعال للحالة الأمنية في كل أراضي الجمهورية. وقد تم إحراز تقدم ملحوظ في مجال إصلاح القطاع الأمني من خلال العملية الجارية لتوحيد الجيش. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قام الاتحاد الأوروبي بدعم إصلاح قطاع الدفاع من خلال بعثته للمساعدة في إصلاح القطاع الأمني، التي تقدم المشورة والمساعدة إلى السلطات الكونغولية. ويتناول أحد المشاريع الأساسية في هذا الإطار مسألة سلسلة المدفوعات لضمان وصول المرتبات الشهرية إلى الجنود. وفضلا عن ذلك، ساعد الاتحاد الأوروبي في تحقيق نتائج هامة في تشكيل وحدة الشرطة المتكاملة في كينشاسا، وتم ذلك، في جملة أمور أخرى، من خلال بعثة الشرطة المدنية للاتحاد الأوروبي في كينشاسا.

ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله، وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي يعد حاليا استراتيجية لدعم إصلاح قطاع الأمن في مرحلة ما بعد الانتخابات. ويحث الاتحاد الأوروبي السلطات الكونغولية على السعي إلى تحقيق المزيد من توحيد الجيش بشكل عاجل والتصدي للإشكالات المتعلقة بالقيادة، والانضباط، وبخاصة الإفلات من العقاب، وكذلك المتعلقة بالإدارة المالية والدعم الاجتماعي.

وثمة مشكلة أخرى ذات صلة، تتعلق بالمجموعات المسلحة غير القانونية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي أن تبقى في محور الاهتمام خلال مرحلة ما بعد الانتخابات. ونرحب بالاهتمام المتزايد الذي يوليه مجلس الأمن في الآونة الأخيرة للبعد الإقليمي للمشكلة. ويشدد الاتحاد الأوروبي على الدور الأساسي الذي يمكن لدول الجوار أن تؤديه، ويؤكد على ضرورة الالتزام الصارم بالحظر المفروض على الأسلحة. وفي ذلك الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام (A/2006/310) بشأن استراتيجية التصدي للمشاكل المتعلقة بالمجموعات المسلحة العاملة في المنطقة. ونشجع الأمانة العامة على مواصلة عملها في هذا المجال، بما في ذلك على وجه التحديد، مشكلة جيش الرب للمقاومة.

ونرحب بالإجراء الصارم الذي اتخذته المحكمة الجنائية الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويحدونا الأمل كذلك بإحراز تقدم نحو القبض على قادة جيش الرب للمقاومة. كما نشيد بدور بعثة منظمة الأمم المتحدة في نزع أسلحة المجموعات المسلحة غير القانونية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان للبعثة أن دفعت ثمنا باهظا بالأرواح البشرية. ونتوقع أن تواصل البعثة أداء دور أساسي من أجل إرساء الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد الانتخابات على مدى فترة كافية لضمان بيئة أمنية ملائمة في المقاطعات الشرقية.

ثالثا، التنمية الاقتصادية أساسية للنجاح في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الأجل الطويل. فالبلد غني بالموارد الطبيعية التي، إذا ما تم وقف استغلالها غير القانوني وتمت إدارتها بشكل شفاف، ستكون قادرة على توفير الدخل الكافي لتحقيق مستوى من الازدهار للشعب.

ومنذ اتفاقي بريتوريا وصن سيتي أصبح المجتمع الدولي شريكا لا غنى عنه لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بجمهورية الكونغو الديمقراطية بعد فترة الانتخابات وأن يمنح فرصة القيام بذلك. والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من بين الشركاء الرئيسيين لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية التنمية. ومنذ عام ٢٠٠٢، جرى تمويل البرامج في إطار اتفاق كوتونو بقيمة ٧٥٠ مليون يورو. وفي إطار البرنامج الإرشادي التالي للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣، سيهدف الاتحاد الأوروبي إلى البناء على العملية الانتخابية، من خلال تقديم الدعم، في جملة أمور أخرى، للحد من الفقر، والحكم الرشيد، وإصلاح القطاعين القضائي والأمني. وفي هذا الصدد، يتوقع الاتحاد الأوروبي من الرئيس الجديد والحكومة الجديدة أن يديرا دفة الحكم لصالح جميع أبناء الشعب الكونغولي، وأن يكونا على استعداد للانخراط مع المجتمع الدولي في حوار شفاف حول الحكم.

وقد يكون العام ٢٠٠٦ العام الأهم بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ استقلالها. وستكون العملية الانتخابية الناجحة الخطوة الحاسمة الأولى في بناء مستقبل جديد أكثر إشراقا للشعب الكونغولي. وهذا بدوره سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. إننا نتحمل معا مسؤولية مساعدة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق هذا الهدف والتكاتف معه في دعم السلطات المنبثقة عن الانتخابات لفترة طويلة بعد العملية الانتخابية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيظل الاتحاد الأوروبي على استعداد تام ليكون جزءا من مشاركة المجتمع الدولي مستقبلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد كولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، أولا، أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى سلفكم، السفيرة لوي ممثلة الدانمرك. وأود، أخيرا، أن أعرب عن تأييد بلجيكا الكامل للبيان الذي أدلت به للتو ممثلة فنلندا بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي.

لقد احتفلت جمهورية الكونغو الديمقراطية، يوم الجمعة الماضي، بالذكرى السادسة والأربعين لاستقلالها وأطلقت في ذلك اليوم حملتها الانتخابية. وستصل الحملة أوجها في ٣٠ تموز/يوليه، حينما تجري الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وبالتالي، فإن مناقشة مجلس الأمن اليوم، وفي أعقاب البعثة الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، تأتي في الوقت المناسب بشكل خاص.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لوفدي ليشارك ببعض أفكاره فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وما نرى أنه يمكن أن يساعد على توجيه أعمال المجلس مستقبلا.

أولا وقبل كل شيء، أود، باسم الحكومة البلجيكية، أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في السنوات الأخيرة من خلال مجلس الأمن وإدارة عمليات حفظ السلام وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والوكالات العاملة في المجالين الإنساني والإنمائي. وقد قدمت بلجيكا دعما سخيا لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى مواجهة التحديات الحقيقية المتمثلة في استعادة السلام والاستقرار وإنجاز إعادة التوحيد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وآخر الأمثلة على هذه المساعدة هو الدعم الذي قدمته بلجيكا في شكل سوقيات ومعدات وتدريب لنشر كتيبة بنن في كاتنغا.

إن العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل تحديا رئيسيا، ويجب علينا ضمان سيرها بصورة سلسلة. وينبغي أن نطالب الزعماء والمرشحين بالتقيد بمدونة سلوكية تحدد المعايير وتضمن السلوك الصحيح والمحترم من جميع الأطراف تجاه المرشحين الآخرين والناخبين.

والرسائل الجريئة التي نقلتموها، سيدي الرئيس، خلال زيارتكم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت مهمة جدا في ذلك الصدد. ويجب علينا رفض أي قيود على حرية التعبير، والعمل على إتاحة المساواة في فرص الوصول إلى وسائط الإعلام، ومنع تخويف المرشحين وإدانة الخطب التي تحض على الكراهية وكراهة الأجانب.

إننا نرحب بإنشاء لجنة من الشخصيات البارزة. ونحن موقنون بأن تلك المبادرة وغيرها من شأنها تخفيف التوتر ومنع الانتكاسات التي قد تنتج عن الأعمال غير اللائقة.

ويجب أن تكون رسالتنا بسيطة، وهي أن الأفراد الذين يستطيعون، في انتخابات حرة وشفافة، أن يثبتوا أنهم يتمتعون بالتأييد الكامل من الشعب الكونغولي، بوسعهم أن يتولوا بصورة شرعية المسؤوليات الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تقوم على أساس الديمقراطية. وينبغي ألا ننسى الدور الأساسي الذي يجب أن يضطلع به في ذلك النظام الديمقراطي البرلمان المقبل، الذي سيجلس فيه نواب الشعب، والذي سيعبر تعبيرا كاملا عن فكرة الاتساع للجميع التي نادى بها المجلس خلال زيارته الأخيرة.

وليس بوسعنا تجنب الموضوع الرئيسي المتمثل في مشاركتنا في العمل مستقبلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد الانتخابات. ويتضمن أحدث تقرير للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2006/390) عددا من التعليقات الأولية القيّمة في ذلك الصدد. وترى بلجيكا أن مسألة إبقاء قوات في إطار بعثة الأمم المتحدة يجب أن تُدرس بعناية تامة. وفي رأينا أنه ينبغي أن يكون بوسع جمهورية الكونغو الديمقراطية الاستفادة من دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة ما دام ذلك ضروريا لمساعدتها على استعادة سلطة الدولة في الأجل الطويل على جميع أراضيها الوطنية، ولا سيما في شرقي البلد. وذلك في مصلحة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى وأفريقيا بأسرها.

ويوضح تقرير الأمين العام عن حق أن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال مثيرة للقلق وأنه ينبغي بذل جهود كبيرة في ذلك الصدد. وهو يبرز أيضا ضرورة البدء في التفكير في آليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نرحب بتلك المقترحات. وستبذل بلجيكا قصارى جهدها للإسهام في مناقشة تلك المقترحات وكذلك تنفيذها، بالتعاون الكامل مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركائها.

إن الرسائل التي نقلها المجلس إلى كينشاسا، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة تحسين نظام الحكم وطي صفحة الماضي المضطرب في هذا الصدد، تدل على عزمه السياسي على تحقيق التقدم. ولا تزال بلجيكا مقتنعة بأن الآليات الهيكلية الموجهة نحو تحسين إدارة الموارد الطبيعية يمكن أن توفر إسهاما مفيدا ودائما في ذلك الصدد.

وقد ذكر الأمين في تقريره - كما ذكرتم أنتم، سيدي الرئيس في تقريركم - الجهود التي يتعين بذلها فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن عموما والجيش خصوصا. وتشارك بلجيكا مشاركة كاملة في ذلك القطاع، إلى جانب عدد من الشركاء الآخرين، وعلى وجه الخصوص جنوب أفريقيا وأنغولا، فضلا عن الاتحاد الأوروبي. وشاركنا، بشكل خاص، في تدريب وتجهيز تسع ألوية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أنه رغم تلك الجهود، لا يزال الطريق إلى الأمام طويلا. ومن واجبنا مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إنشاء جيش جمهوري محترف، هي في حاجة إليه إذا كان لها أن تبسط سلطتها على جميع أراضيها - جيش في خدمة شعبه. إذن يحسن بنا ألا نهدر وقتنا في رسم خطط هي في أغلبها موجودة بالفعل. ولنكثف جهودنا. ولنستثمر في إجراء إصلاح فعال ودائم للجيش والشرطة وقطاع العدالة. فذلك هو أساس بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بصفتي رئيس بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود مرة أخرى أن أشكر السلطات الكونغولية على ترحيبها الحار بنا. وأود أيضا أن أشكر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبيل إسوينغ على العمل الممتاز الذي تضطلع به الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أختتم بترديد كلمات السفير إليكا، ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي قال إن لبلده موعدا جديدا مع التاريخ. والمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، معبأ ومستعد لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على النجاح.

وأعتقد أني أعبر عن رأي جميع أعضاء المجلس في القول بأننا مصممون على أن نظل شركاء للشعب الكونغولي بعد الانتخابات لمساعدته في عملية إنعاش البلد.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.